الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و مالي

تحت عنوان:

أثر رقمنة الخدمات المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008-2023)

إعداد الطلبة:

بن رجم خولة

إشراف الأستاذ(ة):

د. زغبة طلال

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين خير من علمنا آداب الشكر والعمل به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله حق قدره ومقداره العظيم وعلى أصحابه ومن اقتدى به الى يوم الدين.

نحمد الله ثانيا على ما مدنا من القوة لإتمام هذا البحث المتواضع والوصول الى هذه المرتبة من العمل أما بعد:

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان للدكتور زغبة طلال أطال الله في عمره وأصلح عمله على قبوله الاشراف على هذا العمل، وندين له بالفضل بعد الله عزوجل على ما منحنا إياه من وقت ومساعدته وتوجيهاته التي لا تقدر بثمن كما نحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عنا خيرا للخروج بالموضوع على أحسن صورة ممكنة.

كما نتوجه بالشكر الى أساتذتنا الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة وتمحص ومناقشة هذا العمل . كما نتقدم بشكرنا وتقديرنا لإدارة كلية العلوم الاقتصادية. والشكر الخاص لكل الأساتذة اللذين استفدنا منهم كثيرا خلال مشوارنا الدراسي في الجامعة، وبفضلهم أنجزنا هذا العمل.

وأخيرا أشكر جميع من ساعدني وساندني لإنجاز هذا البحث.

شكرا لكم جميعا

إهداء

إلى سيدنا وحبيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا

إلى مقام الغالية أطال الله في عمرها وأعانها على طاعته أمي الحنونة

التي ملأت قلوبي بالمحبة

إلى أبي الذي لم يبخل علي بشيء

أقول لهما: أنتما وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة الى روح أجدادنا الطاهرة تغمدهم الله برحمته وأسكنهم فسيح جنته

إلى من ر افقني في مشوار حياتي ودراستي

إلى من لهم الفضل علي إخوتي وأخو اتي

إلى الأصدقاء والأقرباء ... الى الزملاء والأحباء... ثم إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا بريقه يضيء الطريق أمامي إلى الأستاذ زغبة طلال

وإلى كل من تفضل علي بجزء من اهتمامه وتفكيره

إليكم جميعا أهدي مجهودي المتواضع.

خولة.....

فہرس

الفهرس

شكروتقدير I

إهداء II

الفهرس III

الملخص: V

المقدمة: ..... أ

الفصل الأول: رقمنة الخدمات المالية المصرفية على النمو الاقتصادي

تمهيد: 8

المبحث الأول: رقمنة الخدمات المالية المصرفية 9

المطلب الأول: مفهوم رقمنة الخدمات المصرفية وأنواعها: 9

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الخدمات المصرفية الإلكترونية: 12

المطلب الثالث: أشكال الخدمات المصرفية الإلكترونية وأهدافها: 15

المطلب الرابع : مزايا ومخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية: 17

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي: 23

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه: 23

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وفوائده: 25

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي: 27

المطلب الرابع: مؤشرات طرق قياس النمو الاقتصادي وعلاقتها برقمنة الخدمات المصرفية: 30

الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية للخدمات المصرفية في الجزائر

تمهيد: 38

المبحث الأول: تحليل بعض مؤشرات رقمنة الخدمات المصرفية في الجزائر: 39

المطلب الأول: تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد الحسابات البنكية النشطة في الجزائر: 39

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه خلال الفترة (2023/2008): 44
المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية و النمو الاقتصادي: 48
المطلب الأول: دراسة تحليلية للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي. 48
المطلب الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي في الجزائر: 53
خلاصة: 58
الخاتمة: 60
قائمة المراجع: 64

قائمة الجداول

جدول1 : عدد أجهزة الصراف الآلي من2008 إلى 2023 الوحدة: جهاز 39
جدول2 : تطور عدد الحسابات البنكية النشطة في الجزائر خلال الفترة (2023/2009) الوحدة: عدد الحسابات 42
جدول3 :تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه (2023/2008) 45
جدول4 : تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على الناتج المحلي الاجمالي(2008-2023) 49
جدول5 : تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(2023/2009): 51

قائمة الأشكال

رسم توضيحي 1: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة(2008-2023) 40
رسم توضيحي 2: تطور عدد الحسابات البنكية النشطة في الجزائر خلال الفترة2009-2023) 43
رسم توضيحي 3: تطور الناتج المحلي الإجمالي (2023/2008).....46
رسم توضيحي 4: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2023/2008) 46
رسم توضيحي 5: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2023-2008) ..50
رسم توضيحي 6: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(2023/2009)
.....52

ملخص

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر رقمنة الخدمات المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2023.

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب التحليل القياسي الاحصائي لمجموعة من المؤشرات إلى جانب التحليل القياسي الاحصائي لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمصرفية.

تناولت الدراسة أبرز مظاهر الرقمنة في القطاع المصرفي، مثل الدفع الالكتروني والخدمات عبر الأنترنت، إضافة إلى دراسة تطور البنية التحتية الرقمية.

وقد توصلت النتائج إلى أن الرقمنة ساهمت في تحسين جودة الخدمات البنكية، وتوسيع قاعدة المستخدمين مما انعكس إيجابا على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي، رغم استمرار بعض التحديات البنيوية.

Abstract:

This research aims to study the impact of digitization of banking financial services on economic growth in Algeria during the period from 2008 to 2023.

We relied on a descriptive analytical approach, along with a standard statistical analysis of a set of indicators, along with a standard statistical analysis of a set of economic and banking indicators.

The study addressed the most prominent aspects of digitization in the banking sector, such as electronic payments and online services, in addition to examining the development of the digital infrastructure.

The results concluded that digitization contributed to improving the quality of banking services and expanding the user base, which positively impacted some economic growth indicators, despite the persistence of some structural challenges.

مقدمة

المقدمة:

عرف العالم خلال السنوات الأخيرة تحولا رقميا شاملا مس مختلف القطاعات. وفي مقدمتها القطاع المالي والمصرفي. حيث أصبحت التكنولوجيا أداة استراتيجية لتشريع المعاملات وتحقيق الشمول المالي فقد صارت البنوك تعتمد بشكل مستمر على ذلك لتقديم بطرق أكثر كفاء وسرعة وهو ما ساهم في تحفيز الاقتصاد في العديد من الدول من بينها الجزائر التي بدأت المؤسسات المالية ولاسيما البنوك في تبني هذا المسار الرقمي من خلال خدمات الدفع الالكتروني والبنوك عبر الانترنت لمواكبة التطورات العالمية، وسعياً لتحسين الخدمات واستقطاب عدد ممكن من العملاء.

انطلاقا من هذا السياق تبرز أهمية البحث في أثر رقمنة الخدمات المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبار أن القطاع المالي يعد أحد الركائز الأساسية للاقتصاد وأن تحسنه يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في رفع مؤشرات النمو الاقتصادي وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2008-2023

الإشكالية:

تنطلق من إشكالية رئيسية مفادها:

ما مدى تأثير رقمنة الخدمات المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2008-2023؟

الأسئلة الفرعية:

وتنقسم إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية من بينها:

1.ما هي أبرز مظاهر الرقمنة المصرفية في الجزائر؟

2.كيف تطور القطاع المصرفي الرقمي خلال الفترة محل الدراسة؟

3.هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الخدمات المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

وقد بينت الدراسة على جملة من الفرضيات أهمها:

- تعكس مظهر الرقمنة المصرفية في الجزائر تطورا تدريجيا في اعتماد التكنولوجيا الحديثة خصوصا في مجلات الدفع الالكتروني والخدمات المصرفية عبر الانترنت.
- من المتوقع أن يسهم تطور القطاع المصرفي الرقمي في تحسين كفاءة الأداء المالي وتعزيز الإنتاجية، مما قد يؤدي في تحسين كفاءة الأداء المالي وتعزيز الإنتاجية مما قد يؤدي إلى انعكاسات إيجابية تدريجية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقمنة الخدمات المالية المصرفية وبعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2008-2023.

أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحليل تطور الخدمات المصرفية الرقمية في الجزائر خلال الفترة 2008-2023

– قياس أثر الرقمنة المصرفية على بعض المؤشرات الاقتصادية لاسيما الناتج المحلي الاجمالي.

– تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تكتسي هذه الدراسة أهمية من ناحيتين:

من الناحية النظرية والأكاديمية، تسد هذه الدراسة فراغا في الاقتصاديات العربية المتعلقة بالعلاقة بين رقمنة الخدمات والنمو الاقتصادي.

من الناحية التطبيقية تساعد نتائجها صانعي القرار في القطاع المالي على تعزيز سياسات التحول الرقمي الاقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري من خلال جمع المعلومات من مصادر ومراجع متنوعة وعلى المنهج القياسي في الجزء التطبيقي من خلال استخدام البيانات والاحصائيات لتحليل العلاقة بين المتغيرين بين الفترة 2008–2023.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الجوانب الموضوعية والزمانية والمكانية، حيث:

الزمانية: من ماي 2025 إلى جوان 2025

المكانية: الجزائر

الموضوعية: تحليل أثر رقمنة الخدمات المصرفية على النمو الاقتصادي.

وفيما يخص **الدراسات السابقة** فقد تم التطرق إلى مجموعة من الدراسة العربية التي تناولت رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي سواء بشكل منفصل أو مترابط، وهو ما ساعد على بناء قاعدة معرفية في دعم الإطار النظري للدراسة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

عنوان الدراسة: أثر رقمنة الخدمات البنكية على جودة الأداء المالي في الجزائر.

إعداد: هاجر بو حامد، مذكرة ماستر جامعة الجزائر 1، 2021

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر رقمنة الخدمات البنكية على تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية في الجزائر اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وبينت النتائج أن التحول الرقمي ساهم في تسريع المعاملات وتقليص التكاليف التشغيلية.

وجه الاختلاف عن دراستنا: هذه الدراسة ركزت على جودة الأداء داخل البنوك بينما دراستنا تهتم بأثر الرقمنة على النمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية:

عنوان الدراسة: العلاقة بين التكنولوجيا المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

إعداد: أحمد فاضل، مجلة البحوث الاقتصادية المجلد 12 العدد 2، 2022.

درست هذه المقالة العلاقة بين تطور التكنولوجيا المالية ومعدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية واستنتجت وجود علاقة طردية بين استخدام التكنولوجيا الحديثة وتحسن المؤثرات الاقتصادية.

وجه الاختلاف: هذه الدراسة كانت مقارنة دولية بينما دراستنا متمحورة على حالة الجزائر فقط.

الدراسة الثالثة:

عنوان الدراسة: تقييم دور أجهزة الصراف الآلي في تطوير الخدمة المصرفية.

إعداد: سامية العرابي، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 2022

ركزت الدراسة على دور أجهزة الصراف الآلي كأداة من أدوات الرقمنة المصرفية وأثبتت أن عدد الأجهزة مرتبط مباشر برضا العملاء وسهولة المعاملات.

وجه الاختلاف: دراستنا تبحث في أثر الرقمنة على النمو الكلي للاقتصاد وليس فقط في تطوير الخدمة البنكية.

هيكل الدراسة:

وينقسم هيكل الدراسة إلى فصلين أساسيين:

الفصل الأول: نظري يتناول من خلاله الباحث

في المبحث الأول: مفهوم رقمنة الخدمة المالية المصرفية وخصائصها أنواعها وأهميتها. أشكالها وأهدافها وأيضا مزاياها ومخاطرها.

في المبحث الثاني: التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي أنواعه، خصائصه، وفوائده محدداته وأبرز المؤشرات المعتمدة لقياسه.

الفصل الثاني تحليلي قياسي: ويضم:

في المبحث الأول: تحليل بعض مؤشرات رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

في المبحث الثاني: دراسة قياسية تحليلية للعلاقة بين رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات الفترة (2008-2023)

طبيعة العمل:

تم إعداد هذه المذكرة في إطار استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، وقد تم اختيار موضوعها نظرا لأهميته في ظل التحول الرقمي الذي تعرفة الساحة المصرفية الجزائرية، تم تقسيم العمل إلى فصلين أساسين، حيث خصص الفصل الأول الإطار النظري من خلال عرض مفاهيم عامة حول رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي. بينما تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي من خلال تحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة برقمنة البنوك في الجزائر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي مع مناقشة الفرضيات واستخلاص النتائج.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستخدام بيانات كمية تم جمعها من مصادر رسمية وتقارير بنكية.

الفصل الأول:

رقمنة الخدمات المالية المصرفية على النمو الاقتصادي

تمهيد:

شهد القطاع المصرفي خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة بفعل التقدم التكنولوجي الذي أفرز تحولات جذرية في طريقة تقديم الخدمات المالية فقط أصبحت لرقمنة توجها حتميا للبنوك و المؤسسات المالية، بهدف تحسين الكفاءة، تعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات وتلبيه احتياجات العملاء المتزايدة وفي ظل هذه التحولات برزت أهمية دراسة رقمنة الخدمات المالية المصرفية كعامل مؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية ودعم الابتكار المالي وعليه يتناول هذا الفصل الإطار النظري لرقمنة الخدمات المالية المصرفية مفهومها وأهميتها ومزاياها وخاطرها على مختلف جوانب الاقتصاد مع التركيز على النمو الاقتصادي تعريفه وفوائده ومحدداته وأيضا مؤشرات قياسه

المبحث الأول: رقمنة الخدمات المالية المصرفية

في هذا المبحث سنتناول موضوع رقمنة الخدمات المالية المصرفية وقد قسمناه إلى أربعة مطالب في المطلب الأول نتحدث عن مفهوم رقمنه الخدمات المصرفية وأنواعها ثم ننتقل في المطلب الثاني أهميتها وخصائصها وبعدها نتناول المطلب الثالث ويتضمن إشكالها وأهدافها وأخيرا نتطرق في المطلب الرابع إلى المزايا والمخاطر المرتبطة بالخدمات المصرفية الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم رقمنة الخدمات المصرفية وأنواعها:

نبدأ في هذا المطلب بخطوة أساسية وهي توضيح مفهوم رقمنة الخدمات المصرفية ومن ثم التطرق إلى أبرز أنواعها

الفرع الأول: مفهوم رقمنة الخدمات المصرفية:

تختلف المفاهيم باختلاف وجهات نظر الباحثين وقد عرف رقمنة الخدمات المصرفية (John,2017) بأنها الابتكار المالي التقني الذي يؤدي إلى ابتكار جديد في نماذج الإعمال أو التطبيقات أو العمليات أو المنتجات أو الخدمات المرتبطة بتا ما سينعكس بأثر مادي على الأسواق والمؤسسات المالية وتوفير التمويل.

وعرفها Marco,2018 على أنها صناعة اقتصادية تتكون من شركات تستخدم الأنشطة التكنولوجية من اجل صنع أنظمة مالية أكثر كفاءة فهي جزء حيوي ناجم عن قطاع الخدمات المالية وقطاع التكنولوجيا حيث تركز هذه الشركات على التكنولوجيا ودخول السوق من خلال المنتجات وخدمات مالية مبتكرة لا يقدمها المنافسون التقليديون[1]

[1] سيد هارون جمعه عبد الحفيظ، **اثر رقمنة الخدمات المصرفية على تعزيز الشمول المالي**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، تصدر عن جامعة قناة السويس، مصر، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ابريل 2023، ص854

تعرف الخدمات المالية الرقمية على أنها مجموعة من الخدمات المالية التي يتم الوصول إليها وتقديمها عبر قنوات الرقمية بما في ذلك المدفوعات، والائتمان، والمدخرات، والتحويلات المالية، والتأمين، والقنوات الرقمية المستخدمة في هذه المعاملات المالية هي الانترنت والهواتف المحمولة وأجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع من أدوات أخرى.

وكذلك تعرف الخدمات المصرفية الرقمية بأنها تلك الأدوات التكنولوجية رقمية مبتكرة فضلا عن استخدام الذكاء الصناعي في توصيل الخدمات المصرفية للزبائن بسرعة فائقة وكلفة منخفضة لتحويل الأموال عبر تقنيات الهاتف المحمول وتقديم القروض والخدمات المالية.[1]

ومنه نستنتج مما سبق إن رقمنة الخدمات المصرفية هي مجموعة الخدمات المالية التي تستخدم التكنولوجيا المبتكرة تهدف إلى تحسين عمليات أداره الخدمات المالية ومن ضمن تلك الخدمات تحويل الأموال، التامين، الاقتراض، الدفع الالكتروني، وتتميز هذه رقمنة الخدمات المصرفية بأنها أسرع واقل تكلفة وسهولة الوصول إليها.

الفرع الثاني: أنواع الخدمات المصرفية الرقمية:

يمكن تقسيم الخدمات المصرفية الرقمية إلى قسمين رئيسيين:[2]

أولا: الخدمات عبر الهاتف:

يعتبر الهاتف النقال من احدث التقنيات المستعملة في تقديم الخدمات المالية المصرفية عن بعد حيث إن يقضي عليها بعدا جديدا ومرونة بالتعامل وهذا من خلال تغطيه حائز الزمان والمكان ويتم التعامل مع هذه الفئة من خلال:

- الاتصال المباشر بمركز الاتصالات الهاتف أو الخادم الصوتي.

[1] يحي بن بغيله واسحاق العلمي ، **رقمنة الخدمات المصرفية ودورها في تعزيز الاداء المالي للبنوك** ، مذكره تخرج لنيل شهاده ماستر في ا..... ، جامعه ميلة، 2023-،2024، ص6

[2] يحي بن بغيلة و آخرين، مرجع سبق ذكره، ص 10

- استخدام رسائل قصيرة عن الحصول على المعلومات وكذلك إمكانية إيصال هذه الأخيرة مع الانترنت الحصول على مختلف الخدمات التي يتحصل عليها المتعاملين من خلال الهاتف:
- الاستفسار على حسابات الشخصية.
- تحويل الأموال.
- معرفه أسعار العملات.
- تفاصيل عن ارصده الحسابات وحركتها.
- طلب دفتر الشيكات.
- طلب تسديد فواتير الخدمات العامة.
- طلب تغيير كلمه المرور ورمز الاستخدام في أي وقت.

ثانيا: الخدمات عبر الانترنت:

تعتبر الانترنت من أهم الوسائل التي تتيح الحصول على الخدمات المالية سريعة وسهله وتتميز هذه الخدمات المالية الرقمية بأنها فوريه ويمكن الحصول عليها متى شئت وحيثما كنت إما الخدمات المالية الرقمية هي التي تتم عبر الانترنت يقصد بها النظام الذي يتيح للعميل الحصول على الخدمات المالية و المعروفة من خلال المواقع على شبكه الانترنت من بين هذه العمليات نذكر منها:

- عمليه التحقق من أرصدة الحسابات.
- دفع الفواتير الكترونيا.
- شراء وبيع الاستثمارات.
- معاملات القروض.
- خدمات الوساطة المالية.
- اداره الصناديق التقاعد والمنافع الاخرى للموظفين.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الخدمات المصرفية الإلكترونية:

الفرع الأول: خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية:

يتضح لنا من خلال التعريفات السابقة بان الخدمات المصرفية الإلكترونية تتميز بالخصائص التالية:[1]

- تتم الخدمة عن بعد ودون الحاجة للتواصل الكلاسيكي من اجل الاستفادة من خدمه مصرفيه معينه.
- الوثائق الورقية الكلاسيكية ليست ضرورية للاستفادة من هذه الخدمة.
- تعزيز رأس المال الفكرية من خلال تطويع والاستفادة من الجانب التكنولوجي والمعلومات في القطاع المصرفي.
- لا يمكن تحديد هوية طالب الخدمة المصرفية والمشرف على تقديمها وهذا ما من شانه القضاء على العراقيل الإدارية و البيروقراطية التي كانت تشكل عائقا عند تقديم نفس الخدمة ولكن بشكل كلاسيكي
- الخدمات المصرفية الإلكترونية ليست مقيده بحدود جغرافية حيث يمكن أن يكون للعميل الاستفادة من هذه الخدمات في إي مكان في العالم ولا يشترط ائتمانه للبلد أو المنطقة التي ينشط فيها المصرف أو احد فروعه.
- يتم تسويه مقابل الخدمة المقدمة الكترونيا من خلال الدفع الالكتروني.
- يساعد ظهور الخدمات المصرفية الإلكترونية المصارف صغيره الحجم والتي لا تتوفر على فروع كثيرة سواء محليا أو دوليا من الانتشار والتوسع من خلال طرح خدماتها المصرفية عبر الانترنت.

[1] لنصاري عبد القادر، **دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين الاداء المالية للبنوك الإسلامية** ، الدراسة الميدانية ، جامعه ادرار . الجزائر أطروحة الدكتوراه الطور الثالث 2024 2023،ص 94

الفرع الثاني: أهمية الخدمة المصرفية الإلكترونية:

تتمثل أهمية الخدمات المصرفية الإلكترونية في ما يلي :[1]

أولا: الأهمية على المستوى الاستراتيجي:

نذكر منها ما يلي:

- تطوير الهيكل التنظيمي للبنك و علاقته بالمؤسسات و الأسواق المالية.
- تحسين المركز التنافسي للبنك باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في أنشطة الاستثمار و البورصة.
- تنظيم الدفعات: يكفل الاتفاق على اقتطاع و تسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع دون أي ريبة في إمكان السداد في الوقت المحدد.
- السلامة و الأمن.
- تحسين العلاقة بين الزبائن و التجار: إذ يتم تناقل المعلومات فيما بينهم بشكل و ذلك بتخفيض الوقت المبذول لتأمين التواصل بين الطرفين.
- تحقيق دورة تجارية في وقت أقل.
- إمكانية تطبيق النظم الخاصة بالإنتاج الموقوف.
- زيادة كفاءة العمليات الانتاجية و التجارية.
- إمكانية كسب عملاء جدد و الاحتفاظ بالعملاء الحاليين.
- زيادة القدرة التنافسية للشركة و بالأخص في مواجهة المؤسسات الجديدة الداخلية حديثا إلى الاسواق.
- إمكانية خلق تجمعات اقتصادية متكاملة تحقق حد أدنى من حجم الأموال.
- توفير المعلومات للمستثمرين و المقترضين و الموزعين لتحسين القرارات و ترشيدها.

[1] ريحان سعاد وابراهيميه ليلى ، **دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تطوير الاداء المالي للبنوك**، جامعه 8 ماي 1955 . قالمة، شهاده مذكره التخرج ماستر 2013.2014 ص 06/05

ثانيا: الأهمية على المستوى العملي المباشر:

ومن ضمنها ما يلي:

- تسيير العمل.
- تخفيض المصاريف الإدارية الجارية: إذ يقلل هذا النظام الجهد المبذول في التعامل مع الوثائق واعمال البريد اضافه إلى تخفيض النفقة على اداره الوثائق ويشمل خفض التكاليف ما يلي :
- تكاليف استخدام الورق وتكاليف البريد.
- تقليل فتره بقاء المخزون.
- تقليل تكلفه عمليه الحاسب الآلي.
- تحسين التدفقات النقدية لشركه البنك ....
- ضمان وتأكيد المعاملات من خلال ما تسميه النظم.
- زيادة معاملات الأمان وتقليل الأخطاء
- **توفير الوقت:** إذ يتيح هذا النظام النقل المعلومات بشكل أسرع مما كان عليه سابقا.
- **تحسين التدفق النقدي:** رفع انجاز التحويلات المالية الكترونيا وموثوقية التدفق النقدي وسرعه تناقل النقد.
- **تقليل الإعمال الورقية:** يتمثل ذلك في التقليل من الاعتماد الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات.
- **تحسين الإدارة الداخلية:** وذلك بالتقليل من الأعمال الورقية والحد من إزعاج رنين الهاتف .

المطلب الثالث: أشكال الخدمات المصرفية الإلكترونية وأهدافها:

الفرع الأول: أشكال الخدمات المصرفية الإلكترونية:

تنوع الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها المصارف التجارية بتنوع قنوات الاتصال المستخدمة في تقديمها والتي يمكن عرض أهمها فيما يلي : [1]

- **تقديم القروض:** تعد البنوك منظمات تجاريه تهدف إلى الربح لذا يعد تقديم القروض احد أهم خدمات التي يتم تقديمها وذلك بهدف جني الفوائد من الأرباح وتقوم المدعو على تقديم القروض قصيرة الأجل المتوسطة الأجل وطويلة الأجل بعد الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية.
- **الدفع بالشيك:** تعمل البنوك على توفير الشيكات لأصحاب الحسابات بحيث يمكنهم من سحب شيك على البنك من اجل دفع المال بحيث تقوم البنوك على دفع للعملاء بعد التحقق من حساباتهم.
- **تحصيل ودفع أدوات الائتمان:** تقدم البنوك العديد من أدوات الائتمان المختلفة مثل الكمبيالة والسندات والشيكات بحيث تقوم البنوك على الجمع ودفع الأنواع المختلفة من أدوات الائتمان على اعتبارها ممثل للعملاء.
- **صرف العملات الأجنبية:** تقوم البنوك على صرف العملات الأجنبية بالعملات المحلية من اجل تسويه المستحقات في التجارة الدولية الاستشارات: تعمل البنوك على توفير خبراء ماليين وقانونيين يعملون على تقديم المشورة للعملاء فيما يتعلق بالأمور التي ترتبط بالاستثمار والصناعة و التجارة والضرائب.

[1] اسماعيل خرباشي وأميرة بن سمرة ، **رقمنة الخدمات المصرفية و أثرها على رضا الزبون** ، جامعة المسيلة ، نيل شهادة مذكرة تخرج ماستر ، 2022/2021 ص 21/20

- **تسهيلات الضمان البنكي:** تعمل البنوك التجارية الحديثة على تقديم نفسها كضمان للعميل ففي حاله اضطر العميل لإيداع أموال معينه في احد المكاتب الحكومية أو المحاكم فان البنك يكون هو الضمان لهذا العميل.
- **تحويل الأموال:** من خدمات البنوك التي تقدمها لعملائها حيث يتم تحويل الأموال من مكان لأخر باستخدام الشيكات والجوالات.
- **بطاقة الائتمان:** تعمل بطاقات الائتمان على السماح لحاملها بإجراء عمليات شراء للسلع والخدمات من خلال مزود بطاقة الائتمان التي تعمل على الدفع الفوري للسلع والخدمات ليتعهد حامل البطاقة بتسديد مبلغ الشراء خلال فتره معينه من الوقت.
- **خدمات أجهزه الصراف الآلي:** تعمل أجهزه الصراف الاليه على تقديم العديد من خدمات المصرفية كالإيداع والسحب والاستعلام عن الحساب.
- **خدمات بطاقات الخصم:** وهي البطاقة التي تمكن حاملها من سحب الأموال الكترونيا حساب حامل البطاقة.
- الخدمات المصرفية عبر الانترنت وهي خدمه تعمل البنوك على تقديمها لأصحاب الحسابات بحيث تمكنهم من الوصول إلى بيانات حساباتهم من خلال الانترنت وتسح لهم بالقيام بالعديد من الخدمات مثل تحويلات الحساب دفع الفواتير الاستعلام عن الرصيد.
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك وتعرف باسمM-Banking وتتيح الوصول إلى الحساب ومعرفه المدفوعات والمعاملات المصرفية الاخرى من خلال الهاتف المحمول.

الفرع الثاني: أهداف الخدمات المصرفية الإلكترونية:

تحقق خدمات المصرفية الإلكترونية مجموعه من الأهداف نذكر منها:[1]

- إيجاد آلية لتوفير المعلومات للعملاء خارج البنك وخارج نطاق العمل الرسمي وذلك من خلال تكنولوجيا الحاسب الآلي وشبكة الانترنت.
- توفير تقنيات متعددة تتناسب كل فئات العملاء كاستخدام الحاسب الآلي الهاتف التلفزة الرقمية وشبكة الانترنت.
- تسهيل عملية الدفع من خلال الوسائل الإلكترونية المختلفة و المتمثلة أساسا في الدفع بالبطاقات المصرفية، الشيكات الإلكترونية، والنقود الإلكترونية.
- تحقيق راحة المتعاملين من خلال تقريب الخدمة إليهم.
- التصدي للمنافسة الشرسة الناتجة عن التطورات العالمية خاصة بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية وانتشار الاقتصاد الرقمي.

المطلب الرابع : مزايا ومخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية:

الفرع الأول: مزايا الخدمات المصرفية الإلكترونية:[2]

الخدمات المصرفية الإلكترونية لديها مزايا ومخاطر ومن مزاياها ما يلي:

- الحصول على خدمة فورية.
- زيادة قدره المصرف على جذب العملاء.
- زيادة عدد الخدمات المصرفية وتحديدها.
- تلبيه أذواق ورغبات المتعاملين.
- تخفيض التكاليف الإدارية وبالتالي فهي تمنح فوائد عالية على الودائع.

[1] نفس المرجع السابق ، اسماعيل خرباشي وآخر ص22

[2] راحوا بلال، **الخدمات المصرفية الإلكترونية و اثرها في تحسين جوده الخدمات المصرفية** ، جامعه المدية ، رسالة الماجستير ، 2014 2015 ص 32/31

- زيادة كفاءة مصرف والسرعة في انجاز المعاملات والحد من الأعمال الورقية.
- تقديم خدمات مصرفية جديدة ومبتكرة لا يمكن تقديمها في ظل النظام التقليدي.
- توفيق قنوات عالميه لتسويق الخدمات المصرفية.
- التقديم من حاجة المصرف إلى الاستثمار المكلف في إقامة الفروع المصرفية.
- الاهتمام بتطوير خدمات التوزيع .
- توافر قاعدة بيانات شاملة بين المصارف.
- تحسين التدفق النقدي.
- سرعه تنفيذ العمليات.
- توسيع رقعة الخدمات المعروضة.
- تتم عن بعد ودون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة.
- هي خدمات تتم على التعاقد دون مستندات ورقيه.
- إلغاء الحدود الجغرافية وفواصل الزمنية.
- تخفيض التكلفة الحقيقية لعمليه المدفوعات وإجراء المقاصة فيما بين الشيكات التي تمثل هذه المدفوعات.
- سحب وإيداع الأموال في أي وقت حتى وان كان المصرف مغلق.
- زيادة رضا العملاء من خلال سرعة عملية التحويل الالكتروني وانخفاض تكلفتها.
- تحسين المركز التنافسي المصرف وتعزيز حصته تنافسية في السوق المصرفي.
- تطوير أساليب الرقابة على العمل المصرفي ومراجعه عمليات معالجه البيانات لكافه مكونات نظام المعلومات الالكتروني العابدين الأجهزة البرامج وقاعدة البيانات.
- الراحة المطلقة للعميل إذ يتسنى له اداره حساباته من أي مكان وعلى مدار الساعة حيث توفر عليه مشقه الانتقال وملئ النماذج والانتظار لمقابله الموظف المسؤول عن تقديم الخدمة.
- تقديم معلومات حديثه عن حسابات العملاء.

الفرع الثاني: مخاطر خدمات المصرفية الإلكترونية:

تعددت هذه المخاطر وتتمثل في :[1]

أولا: مخاطر التشغيل :

تتمثل مخاطر التشغيل في:

- **عدم التأمين الكافي للنظم:** حيث تنشا هذه المخاطر عن امكانيه اختراق غير مرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به يستلزم توفر إجراءات كافيه لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.
- **عدم ملائمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو عمل الصيانة:** وتنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها (مثل بطء الأداء) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل المتعلقة بالنظم والصيانة الخاصة بها وخاصة الاعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشان البنية الأساسية اللازمة.
- **إساءة الاستخدام من قبل العملاء:** ويرد ذلك نتيجة عدم أحاطه العملاء بإجراءات التامين الوقائية وبسماحهم الدخول إلى حسابات العملاء آخرين أو القيام بعمليات تحميل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التامين الواجبة.
- **مخاطر السمعة:** تنشا مخاطر السمعة في حاله توفر رأي عام سلبي تجاه البنك الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على البنوك الاخرى نتيجة لعدم المقدرة البنك على اداره نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها.

[1] ريحان سعاد ابراهيميه ليلى، **دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تطوير اداء المالي البنوك** ، 2013 2014 ، ص 22/21

- **مخاطر قانونية:** تقع هذه المخاطر في حاله انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بالمكافحة عمليات غسيل الأموال أو نتيجة عدم تحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن الخدمات المصرفية الإلكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توفر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام الوساطة الالكترونية.
- **مخاطر أخرى:** يرتبط أداء الخدمات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدوثها فعلى سبيل المثال فان استخدام قنوات غير تقليديه للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم.

ثانيا: المخاطر المالية للخدمات المصرفية الإلكترونية:

تشير المخاطر المالية المرتبطة بالصيرفة الإلكترونية إلى الخسائر المالية المحتمل أن تحدثه نتيجة استخدام وسائل ونظم الدفع الإلكترونية ويمكن حصر المخاطر المالية للخدمات المصرفية الإلكترونية في ما يلي:[1]

- **مخاطر الائتمان credit Risk:** تعد مخاطر الائتمان واحده من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك هي مخاطر الخسارة المحتملة والناجمة عن فشل المقترض في سداد التزاماته البنك وفقا ما هو منصوص عليه في العقد ويعود ذلك لظروف السياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة بالمفترض نفسه وهو ما يتسبب في تحمله لخسائر ماليه وتنشا المخاطر الائتمانية في الوقت الذي تتم فيه توسيع رأس المال الاستثمار بالبنك أو يتعرض من خلال اتفاقات تعاقديه سواء تشغيله كما إن قيام العملاء بتنفيذ

[1] حسيبة نايلي، **الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنك التجارية الجزائرية محدداتها واثارها على ولاء العملاء** ، جامعه قالمة ، أطروحة الدكتوراه ، 2023 2024 ص42/41

معاملاتهم المالية الكترونية دون الاتصال الشخصي بالبنك يجعل الأمر صعبا على البنوك من التحقق من صدق عملها مما يستهل باتخاذ القرارات المناسبة والتحقق من ضمانات الائتمان وإتقان الاتفاقات الأمنية أيضا.

- **مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:** تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة حدوث تقلبات غير متوقعه في أسعار الفائدة وازدياد المنافسة بين البنوك حيث يركز البنك على درجه حساسية قيمه الأصول والمطلوبات والإيرادات، المتغيرات في أسعار الفائدة، وكذلك الفروقات الزمنية بين توقيت التغيرات السعر وتوقيت التدفقات النقدية وعلى العلاقات المتغيرة بين معدل العائد والمنحنيات المختلفة التي تؤثر على أنشطه البنك ومن تغير العلاقة مع معدل العائد والفائدة من خيارات المرتبطة بمنتجات البنك أما الخدمات المصرفية الإلكترونية تتميز بقدرتها على جذب الودائع وتعزيز العلاقات مع العملاء المحتملين في إطار استراتيجية تسويقية للوصول إلى العملاء الذين يسعون بالدرجة الأولى إلى السعر أفضل ويعزز من الحاجة للحفاظ على مديري الأصول ونظم اداره الأصول والنظم اداره المسؤولية بما في ذلك القدرة على التفاعل بسرعة جيده مع الظروف السوق المتغيرة.
- **مخاطر سعر الصرف Foreign Exchange Risk:** يعتبر خطر سعر الصرف من بين المخاطر المالية التي تهدد البنوك في المستقبل هو ذلك الخطر المرتبط وتطور مستقبلي سعر الصرف عمله أجنبيه يتحمله ملك الأصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمه بتلك العملة وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن إن تكون ايجابيه أو سلبيه ففي حاله زيادة سعر صرف العملاق فان البنك يحقق إرباح أو يمكن تحمل خسارة في حاله انخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي اقترض به وبالتالي فان البنوك تواجه خطر فقدان القيمة الحقيقية نتيجة المتغيرات الغير متوقعه في حركه السعر الصرف وذلك على الرغم من نتيجة القواعد المحاسبية الراسخة من الشفافية وتحديد بصوره نموذجيه لمخاطر سعر الصرف وكمثال على ذلك فان تبني

البنوك لمراكز مفتوحة لعملاتها في الوقت الذي التي تكون أسعار الصرف غير مستقرة سوف يسهم في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك وهذا يشمل المركز المفتوح للعمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة أو ما يسمى المشتقات المالية.

- **مخاطر السعرRisk Price:** مخاطر السعر هي مخاطر تنشا نتيجة هبوط أو انخفاض في قيمه الأوراق المالية أو المحفظة الاستثمارية البنك باستثناء التراجع في السوق بسبب عوامل متعددة والبنوك الإلكترونية تشجع على التوسع في أعمال الوسط المالية والاستثمار بالأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية الاخرى وبالتالي فان زيادة التعامل بالخدمات المصرفية الإلكترونية يؤدي إلى زيادة احتماليه تعرض البنك لمخاطر السعر نتيجة التقلب المستمر في أسعار الأصول المتداولة وبالتالي قد تلجا بعض أصولها واستثمارها لتسديد قيمه ديونها وبالتالي تحمل خسائر اضافيه في قيم أصولها وموجوداتها.
- **مخاطر السيولة Liquidity Risks:** تعتبر مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك تنشا هذه المخاطر نتيجة عجز البنك عن سداد التزاماته المالية عند تاريخ استحقاقها وذلك في الظروف العادية دون تحمل خسائر اضافيه على الرغم من أن البنك بإمكانه الوفاء بالتزاماته في نهاية المطاف وتكون مخاطر السيولة كبيره خاصة بالنسبة للبنوك التي تقدم خدماتها عن بعد.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي:

بعد أن تطرقنا في المبحث الأول إلى رقمنة الخدمات المالية المصرفية ننتقل في هذا المبحث إلى دراسة النمو الاقتصادي من خلال التعرف على مفهومه، خصائصه، مؤشراته وأهدافه وتصنيفاته وتعد هذه الدراسة ضرورية لفهم كيفية تأثير رقما خدمات المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما يتم تناوله في الفصل التطبيقي لاحقا

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة أثار التضخم[1].

حسب فرانسوا بيرو 1969 يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فتره أو عده فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.[2]

ويتم تعريفه أيضا بأنه حدوث الزيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيب من الدخل الكلي.[3]

---

[1] الوليد قسوم ومنير بن الحاج ، **المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية ، تصدر عن جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 15 ، العدد 3 ، 2021 ، ص 98

[2] كمال قسول و اوذينة ، **مؤشرات النمو الاقتصادي 2021/1960** ، مجلة البصائر ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2022 ص 57

[3] قسوم ميساوي ، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993** ، أطروحة الدكتوراه اقتصاد تطبيقي ، جامعة بسكرة ، 10ماي 2018 ، ص 36

نستنتج من التعاريف المذكورة سابقا انه يقصد بالنمو الاقتصادي الارتفاع المستدام في المستوى النشاط الاقتصادي للدولة ويتجلى ذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب التحسن مستمر في متوسط الدخل الفردي مما يعكس قدره الاقتصاد على تحقيق مستويات معيشية أفضل على المدى الطويل.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك عدة أنواع النمو الاقتصادي وهي:

أولا: النمو الطبيعي (التلقائي):

يقصد به ذلك النمو الذي ينتج من قوه الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى القومي وعاده فان مثل هذا النوع يكون بطيء بالرغم من تعرضه في بعض الأحيان التقلبات عنيفة في الفترة القصيرة وقد سارت الدول على هذا النوع من النمو الذي يتطلب مرونة كبيره في الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه لكي يمكن له أن ينتقل بسرعة من قطاع آخر.

ثانيا: النمو العابر:

كما هو موضح في اسمه ليس له صفه الاستمرار والثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عاده ما تكون خارجية ولا تلبس أن تنتهي وبانتهائها ينتهي هذا النوع من النمو الذي أحدثته وتعرف غالب الدول النامية هذا النوع من النوم والذي يحدث استجابة التطورات التجارية الخارجية كارتفاع أسعار المحروقات إلا أن أثره يكون محدود بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول.

ثالثا: النمو المخطط:

وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عمليه تخطيط شامله للموارد ومتطلبات المجتمع ولذا ترتبط فعاليته ارتباط وثيقا بقدره المخططين واقعيه الخطوط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركه الجماهير في عمليه التخطيط على جميع المستويات فهو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي حيث أن النمو العابر غير ذاتي الحركة وحيث أن النمو الذاتي إذا استمر لفترة طويلة من الزمن قد يتحول إلى نمو مطرد[1]

رابعا: النمو الاقتصادي الموسع:

يتمثل هذا النوع من النمو في كون النمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

خامسا: النمو الاقتصادي المكثف:

يتمثل هذا النوع من النمو في كون النمو الداخلي يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي. [2]

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وفوائده:

الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي:

يتميز النمو الاقتصادي بستة خصائص لمعظم الدول المتقدمة حسب كوزنتس والمتمثلة في:[3]

[1] حواشين رماح ، **النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2000؛2014)** ، مذكرة تخرج ماستر تخصص اقتصاديات العمل ، جامعة تيارت ، 2019/2018 ، ص 24

[2] فضيلة ملواح ، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1990؛2018)** مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي،تصدر عن جامعة باتنة، الجزائر ، المجلد 17 ، 2020 ، ص 128

[3] زيرمي نعيمة ، **اثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1970؛ 2014)** ، تصدر عن جامعة ورقلة، الجزائر،مجلة البديل الاقتصادي ، العدد الخامس ، ص 229

- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من ناتج والنمو السكاني.
- المعدلات المرتفعة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي.
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي.
- الامتداد الاقتصادي الدولي.
- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي

الفرع الثاني: فوائد النمو الاقتصادي:

نذكر منها :[1]

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رقاة المجتمع عن طريق زيادة الإنتاج ورفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الاخرى.
- يساعد في القضاء على الفقر ويحسن مستوى المعيشي والتعليمي للسكان.
- التخفيف من مشكل البطالة.
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم بناء منشآت قاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي هو أن يؤثر ذلك نسبيا على مستويات استهلاك الخاص.

[1] حواشين رماح مرجع سبق ذكره، ص 23

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي:

أولا: المحددات الكمية الداخلية:[1]

1- رأس المال البشري:

مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل والاستثمار في الإنسان يتضمن تنميه المهارات العلمية البشرية والاستثمار في رصيد رأس المال البشري والأنشطة الإيداعية ويبرز اثر رأس مال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.

2- النمو السكاني:

النمو السكاني له اثر موجب وأخر سالب على النمو الاقتصادي فمن جهة تؤثر ارتفاع معدلات النمو السكاني أو الزيادة في حجم السكان على متوسط دخل الفرد حيث يؤدي إلى تقليله وبالتالي تراجع معدلات النمو الدخل الفردي، ومن جهة أخرى يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي شريطه التغير في المواقف والقيم الاجتماعية كتوسيع نطاق المعرفة الفنية من خلال التعليم والتدريب وهذا ما يؤدي إلى زيادة الانتشار المعرفي في أوساط العاملين في القطاعات الإنتاجية مما يرفع من إنتاجياتهم.

3- الاستهلاك النهائي:

هو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجة الأعوان غير المنتجة المقيمة وهو لا يتعلق إلا بالسلع و بالخدمات الإنتاجية حيث أن الخدمات غير الإنتاجية تستبعد من استهلاك النهائي فالعائلات والإدارات العمومية

[1] بكوش وكريم طه ، **محددات النمو الاقتصادي في دول MENA**، مذكرة تخرج ماستر تخصص اقتصاد كمي ، جامعة سعيدة ، 2019/2020 ص25؛26

والمؤسسات المالية هي وحدها التي لها استهلاك نهائي وفروع الإنتاج والشركات وأشباه الشركات لها استهلاك إنتاجي وليس نهائي.

الاستهلاك النهائي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبيه الطلب الذي يساهم بذوره في زيادة النمو الاقتصادي.

4- التضخم:

يعرف على انه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فتره زمنيه ويكون هذا الارتفاع مستمر والفترة طويلة في أسعار السلع والخدمات حيث يؤدي إلى التأثير في ميزانيه الأفراد من خلال انخفاض القوه الشرائية لهؤلاء الأفراد.

ولقد اختلفت الآراء حول اثر التضخم على النمو الاقتصادي حيث يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يؤثر على حافز الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية ويرى فريق أخر أن التضخم قد يكون دافع على عملية النمو الاقتصادي حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح وتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة.

5- البطالة:

هي عبارة عن مجموع الأفراد الذين لا يعملون ولديهم رغبه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق كما تعرف على أنها التوقف الجبري لجزء من قوه العاملة في المجتمع بالرغم من القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

غدت ظاهرة البطالة مشكله ذات أبعاد اقتصاديه واجتماعيه تعبر بوضوح عن عجز البنى الاقتصادية وعن خلل على الصعيد الوطني إذ تعتبر أفه اجتماعية خطيرة ينجم

عليه آثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي وانخفاض قدره الشرائية وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وكذلك حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائق في الناتج الكلي الاقتصاد كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات النمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

ثانيا: المحددات الكمية الخارجية:

1- الانفتاح التجاري (الانكشاف الاقتصادي):

يدل هذا المحدد على درجة انفتاح الاقتصاد مع العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على المستوى الصادرات أو الواردات حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبيرا كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا ففي دراسة الصندوق النقد الدولي وجد أن الدول الأكثر انفتاحا عن العالم الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا ويعتبر مؤشر جوهري على قدره الدولة التنافسية في السوق الدولية وهذا الارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدره الدولة في مجال العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد به مجموعة تدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار كما يعرف على انه نشاط استثماري طويل اجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف يقصد المشاركة الفعلية أو استقلال بالإدارة والقرار وهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الدول النامية لأنه يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة وبذلك يؤثر على مستوى التشغيل ولا تركيبه عوامل إنتاج

وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وكذلك على ميزان التجاري كل هذا يؤثر إيجابا عن نمو الاقتصادي.

3- الاستثمار الأجنبي له اثرين:

أ- الأثر المباشر:

يؤدي إلى زيادة معدلات نمو الاستثمارات المحلية وتحقق هذا الأثر إذا كانت هناك علاقة تكاملية أو طرديه بين الاستثمار الأجنبي والاستثمارات المحلية.

ب-الأثر غير المباشر:

يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبته آثار خارجية موجبة الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة والتي تزيد إنتاجيه عنصر العمل ورأس المال في هذه الدول.

- **أسعار المحروقات:** تلعب المحروقات دور كبير في تنميه وتطوير الدول المستهلكة لها أو المصدرة لها حيث تعد العصب الحيوي للدول المنتجة وأيضا الدول المستهلكة ومحركا أساسيا لاقتصاداتها لدرجة أصبحت عنصر خلاف بين الدول الكبرى للسيطرة على متابعها ومن ثم التحكم بأسعارها.

المطلب الرابع: مؤشرات طرق قياس النمو الاقتصادي وعلاقتها برقمنة الخدمات المصرفية:

الفرع الأول: مؤشرات طرق قياس النمو الاقتصادي:

هناك بعض المؤشرات المهمة لقياس النمو الاقتصادي التي تعطى لنا نتائج حقيقية لمعرفة معدل التغير في حجم اقتصاد بلد ما وهذه المؤشرات كالتالي:

متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج:

يتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعيار لقياس دالة الرفاهية الاقتصادية لعمل السكان حسب Gustav Rains يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي المؤشر الأكثر دقه للنمو الاقتصادي فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل النمو السكان، يشير الدخل الفردي لمتوسط الدخل الذي يحصل عليه السكان بلد ما ويحسب عن طريق قسمه الدخل القومي على عدد سكان البلد ويمكن حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل على أساس أسعار السنة الحالية أو أسعار سنة الأساس وفقا لذلك هناك مفهومين للدخل الفردي:

متوسط الدخل الفردي النقدي: يقدر الدخل الفردي النقدي للبلد كما يلي:

متوسط الدخل الفردي = الدخل القومي بالأسعار الجارية ÷ إجمالي عدد السكان

بما أن الدخل القومي يساوي القيمة السوقية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة وبما أن القيمة السوقية. للسلع وخدمات تساوي الكميه Q مضروبة في السعرP، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

متوسط الدخل الفردي النقدي = Q×P ÷ إجمالي عدد السكان

في حالة بقاء عدد السكان ثابت فان متوسط الدخل الفردي النقدي يمكن أن يرتفع سواء عند ارتفاع الكميه Q أو ارتفاع الأسعار p فإذا حدثت زيادة في الدخل الفردي نقدي نتيجة حدوث زيادة فقط في المستوى الأسعارp فان ذلك يعكس فقط انخفاض في القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي انخفاض مستواهم المعيشي وهو ما لا يجعل متوسط الدخل الفردي النقدي مؤشر جيد لنمو الاقتصادي

متوسط الدخل الفردي الحقيقي:

يقدر الدخل الفردي الحقيقي بافتراض أن مستوى السعرP يبقى ثابتا لذلك يطلق عليه كذلك الدخل الفردي بالأسعار الثابتة أو بأسعار سنة الأساس التي تمثل سنه المقارنة وبالتالي في حاله بقاع عدد السكان ثابت فان متوسط الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع فقط عند ارتفاع كميه السلع والخدمات Q بهذا الشكل يعتبر متوسط دخل الفردي الحقيقي أفضل مؤشر للنمو الاقتصادي بالمقارنة مع الدخل الفردي الحقيقي.

يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عن طريق المعادلة التالية:

$$CM=(Yt-Yt-1\backslash Yt-1) \times 100$$

CM: معدل النمو ؛

Yt: متوسط الدخل الحقيقي في الفترة t

Yt-1: متوسط الدخل الحقيقي في الفترة t-1

يمكن حساب معدل النمو السنوي CMc بالطريقة التالية:

$$Yn = Y0(1+CMc)^{n}.\text{أي } CMc = (\sqrt[n]{Yn/Y0}) - 1$$

CMc: معدل النمو المركب؛

n: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة؛

Y0: متوسط الدخل الحقيقي لسنة الأساس؛

Yn: متوسط الدخل الحقيقي لآخر سنة

على الرغم من أن متوسط تنصيب الفرد من الدخل يعتبر من أكثر المعايير استخداما ومؤشر مهم وشائع لكنه غير كافي وحده لقياس النمو الاقتصادي وهناك في

كثير من الدول خاصة النامية جزء كبير من النشاط الاقتصادي غير مسجل رسميا ويمكن قول أن المقارنات بين الدول المختلفة حسب اختلاف الأساليب التي يحسب بناء عليها مشبوهة أو غير مؤكدة في صحته ودقته.

الناتج المحلي الإجمالي GDP:

يعتبر GDP من بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد ويمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فتره معينه تقدر بسنة واحد.

وكذلك يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي من حيث إجمالي الإنفاق القومي السنوي للاقتصاد والذي يضم إجماليا الإنفاق المحلي وصافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري).

ويفسر إجمالي إنفاق القطاع المحلي إنفاق القطاع الخاص الأفراد والعائلات أي (الاستهلاكC) إجمالي نفقات قطاع الإعمال أو المؤسسات (الاستثمارI) و مجموع نفقات القطاع العام (الإنفاق الحكومي G) صافي المعاملات التجارية الخارجية هي عبارة عن حجم الكلي (للصادراتG) ناقص الحجم الكلي(الواردات M) ومن ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالصيغة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M$$

يحد النمو الاقتصادي بالتزامن مع حدوث النمو في كل قطاع من قطاعات المذكورة أعلاه حيث تظهر آثار النمو الإجمالي لجميع القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الوقت.

الدخل الوطني الإجمالي:

حيث اقترح mead استخدام هذا المعيار بدل المتوسط نصيب الفردي من الدخل إلا انه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لان زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج ايجابيه أو سلبيه فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت اقل من معدل نمو السكان كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصادي اضافه انه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من والى الخارج.

الدخل الوطني الإجمالي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادية على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم التقني في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل

معادلة singer :

وضع singer في سنه 1952 معادله النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن D هي المعدل النمو السنوي لدخل الفرد؛

S معدل الادخار الصافي

R معدل النمو السكان

P إنتاجية رأس المال

حيث قام singer بافتراض أن S =6% من الدخل الوطني و P = 0,2 وR = 1,25 فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D = - 0,5 وهو ما يوضح أن الدخل الفرد في

البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور رغم أن افتراضات singer كانت صادقه في عهده وهي غير كذلك في الوقت الحالي ذلك أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان اكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبه فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبه اكبر من ، % 6 وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون اكبر من ، 0,2% وإن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%

الفرع الثاني: العلاقة بين المؤشرات

تعد الرقمنة المصرفية من أبرز التحولات التي عرفها القطاع البنكي في ظل التقدم التكنولوجي، حيث أصبحت تشكل دعامة أساسية في دعم النشاط الاقتصادي، من خلال تحسين كفاءة المعاملات المالية وتسهيل الخدمات البنكية، وتكمن العلاقة بين رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادية في كون الرقمنة تساهم في تسريع الدورة الاقتصادية، وتقليص الوقت والجهد مما يؤدي إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

فمثلا ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي وانتشار بطاقات الدفع الالكتروني يؤدي إلى تسهيل المعاملات التجارية والمصرفية مما يرفع من حجم الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يعزز الناتج المحلي الاجمالي كما تطور البنية الرقمية للبنوك يسهل على الأفراد الوصول إلى الخدمات المالية وهو ما قد ينعكس على زيادة نصيب الفرد من الناتج وعليه فإن العلاقة بين رقمنة الخدمات المصرفية ومؤشرات النمو الاقتصادي تعد علاقة طردية، حيث يسهم تطور الرقمنة في دعم النمو، بشرط أن يترافق ذلك مع بيئة تنظيمية مناسبة وإستعداد حقيقي من البنوك لاعتماد تقنيات حديثة بشكل فعال.

خلاصة:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري لموضوع الدراسة من خلال التطرق إلى مفهوم رقمنة الخدمات المصرفية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في هذا السياق تم تناول مفهوم رقمنة الخدمات المصرفية باعتبارها عملية تحسين إدارة الخدمات المالية إلى خدمات رقمية تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتلبية احتياجات العملاء بكفاءة وسرعة كما تم التطرق إلى أنواع وأهداف رقمنة خدمات المصرفية والتي تتمثل في الخدمات عبر الهاتف وعبر الانترنت وأيضا هدفه تسهيل عمليه الدفع وإيجاد آلية لتوفير المعلومات إضافة إلى خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية مثل الاستمرارية، السرعة، المرونة، وقد تضمن الفصل أيضا عرضا لمزاياها المتمثلة في تخفيض التكاليف الإدارية والحصول على خدمه فوريه في مقابل المخاطر التي قد تنجم عنها كالمشاكل في إمكانية الاختراق والتعرف على معلومات العملاء أما بالنسبة للشق الثاني من الفصل فقط خصص لعرض مفهوم النمو الاقتصادي باعتباره الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي مع الإشارة إلى فوائده مثل رفع مستويات الدخل تخليص البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي كما تم تطرق إلى خصائص النمو الاقتصادي ومحدداته المتمثلة في التقدم التكنولوجي ونوعية رأس المال البشري وفي الأخير تم التطرق إلى مؤشرات طرق قياس النمو الاقتصادي من خلال التركيز على أهم مؤشرات الكمية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الدخل الفردي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية قياسية لخدمات المصرفية في الجزائر

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصل النظري إلى مفاهيم عامة حول رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي، نحن الآن بصدد استعراض هذا الفصل التطبيقي أي إبراز الجانب العملي لهذه الدراسة، يهدف إلى تحليل بعض بيانات ومؤشرات لرقمنة القطاع المصرفي في الجزائر علاوة على ذلك مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية المحسوبة (2023/2008) ولقد تم الاستناد بالمنهج التحليلي القياسي لتفسير النتائج، ويتضمن الفصل تحليل بعض مؤشرات رقمنة الخدمات المصرفية، تطور عدد الحسابات البنكية، وعدد أجهزة الصراف الآلي مع الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تحليل بعض مؤشرات رقمنة الخدمات المصرفية في الجزائر:

تعتبر المؤشرات الرقمية وسيلة فعالة لقياس درجة التقدم لرقمنة الخدمات المصرفية في أي دولة، يسعى هذا المبحث إلى دراسة تطور بعض المؤشرات الكمية وسيتم تسليط الضوء على مؤشرين لرقمنة الخدمات المصرفية هما عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد الحسابات البنكية النشطة، مع مؤشرين آخرين للنمو الاقتصادي هما الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد منه خلال الفترة (2023/2008) وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي القياسي لتفسير التغيرات التي شهدنها هذه المؤشرات على مر السنوات.

المطلب الأول: تطور أجهزة الصراف الآلي وعدد الحسابات البنكية النشطة في الجزائر:

الفرع الأول: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر:

يوضح الجدول التالي تطور عدد أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة(2023/2008) :

جدول1 : عدد أجهزة الصراف الآلي من2008 إلى 2023 الوحدة: جهاز

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي
01/01/2008	1056
01/01/2009	1367
01/01/2010	1550
01/01/2011	1622
01/01/2012	1679
01/01/2013	1790
01/01/2014	2124
01/01/2015	2365
01/01/2016	2463

01/01/2017	2658
01/01/2018	2814
01/01/2019	2789
01/01/2020	2826
01/01/2021	2868
01/01/2022	2532
01/01/2023	3793

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مصدر.. صندوق النقد الدولي

نعرض فيما يلي مخططا بيانيا يبين نفس معطيات الجدول أعلاه:

رسم توضيحي 1: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة(2008-2023)

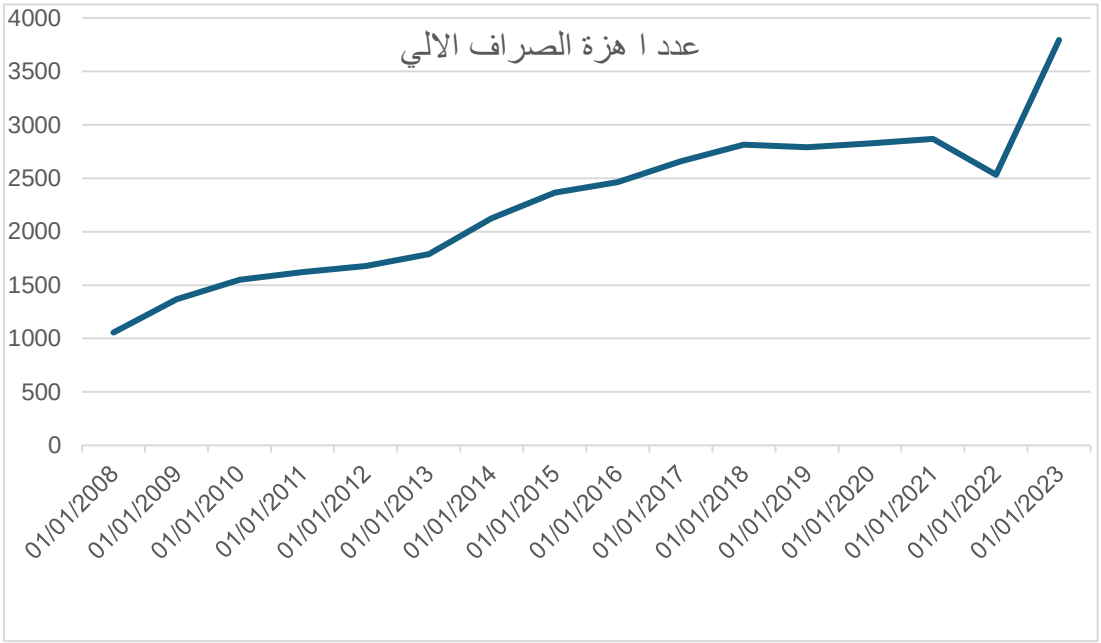

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول رقم (1)

انطلاقا من الجدول والشكل رقم (1) يمكن ملاحظة أن هناك تطورا واضحا في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة ما بين 2008 و2023، حيث كان سنة 2008 عدد الأجهزة 1056جهازا حتى وصل إلى 3793 جهازا سنة 2023 محققا بذلك زيادة حوالي 2747 جهازا خلال هذه الفترة بمعنى أن هناك توجها نحو رقمنة الخدمات لأن البنوك لا تزيد عدد الأجهزة بلا هدف، وهذا دليل على وجود خطة لتوسيع الخدمات البنكية.

وخلال الفترة 2017/2013 لوحظ أن عدد الأجهزة شهد نموا سريعا ، مثلا في سنة 2014 تصاعد العدد بشكل لافت إلى 2124 جهاز بعد أن كان 1790 جهازا في 2013.

أما التراجع أو الانخفاض الذي جرى سنة 2022 إلى 2532 جهازا موازنة بـ 2868 جهاز سنة 2021 وهو ما يعتبر انخفاضا طفيفا ويحتمل أن يكون ذلك تأثير لجائحة كورونا، التي ساهمت في تأخير عمليات الصيانة والتجديد للأجهزة.

أما سنة 2023 فقد عاد العدد إلى الارتفاع، وقد يكون هذا ناتجا عن تزايد الطلب على الخدمات الرقمية، وسعي البنوك الاستجابة لخدمات الزبائن.

ختاما يمكن استخلاص أن عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر حقق تقدما ملحوظا خلال الفترة الزمنية (من 2008 إلى 2023) مع بعض التغيرات البسيطة في بعض السنوات، ويعتبر هذا التطور مؤشرا على مضي البنوك الجزائرية إلى تسهيل الوصول إلى المعاملات الآلية وتوسيع الخدمات المصرفية.

الفرع الثاني: تطور عدد الحسابات البنكية النشطة في الجزائر:

يمثل فيما يلي الجدول التالي عدد الحسابات البنكية النشطة في الجزائر خلال الفترة (2009-2023):

جدول2 : تطور عدد الحسابات البنكية النشطة في الجزائر خلال الفترة (2009/2023) الوحدة: عدد الحسابات

السنة	الحسابات ب دج(أشخاص طبيعيون)	الحسابات ب دج(أشخاص معنويون)	الحسابات بالعملة الصعبة(أشخاص طبيعيون)	الحسابات بالعملة الصعبة(أشخاص معنويون)	إجمالي الحسابات النشطة
2009	7,573,648	992,831	4,008,560	61,446	12,636,485
2010	7,891,437	1,054,064	4,126,288	61,939	13,133,728
2011	8,038,266	785,517	3,801,920	69,682	12,695,385
2012	9,218,563	928,846	3,901,339	68,319	14,116,067
2013	9,568,610	995,614	4,057,006	73,023	14,694,253
2014	9,753,099	1,218,540	4,211,337	70,594	15,253,570
2015	10,057,628	1,288,379	4,377,225	64,733	15,787,965
2016	10,201,837	1,555,956	4,622,981	17,937	16,398,711
2017	9,601,593	1,313,153	4,252,218	83,382	15,250,346
2018	10,920,165	948,162	4,668,901	17,043	16,554,271
2019	11,071,424	950,529	4,916,796	20,116	16,958,865
2020	10,851,317	651,109	4,082,886	22,141	15,607,453
2021	10,947,161	708,406	4,176,992	22,939	15,855,498
2022	11,296,348	726,780	4,493,542	29,618	16,546,288
2023	12,178,122	640,535	4,639,100	34,192	17,491,949

المصدر: من إعداد الطالبة مصدر بنك الجزائر

فيما يلي مخطط بياني يبين نفس المعطيات الواردة في الجدول أعلاه:

رسم توضيحي 2: تطور عدد الحسابات البنكية النشطة في الجزائر خلال الفترة2009-2023)

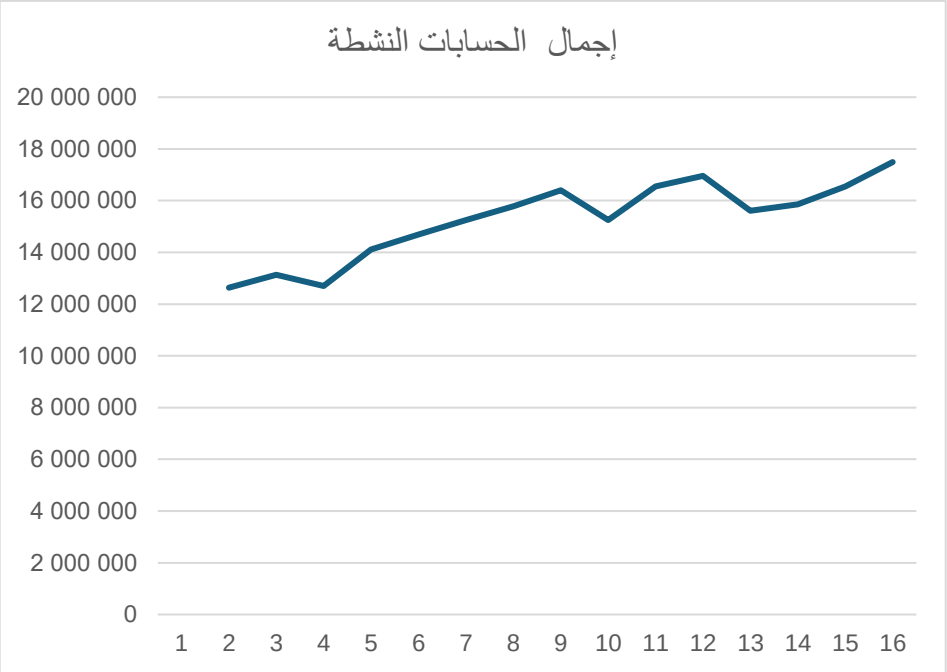

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم(2)

ملاحظة: ولتسهيل الرسم البياني، تم الاكتفاء بتمثيل إجمالي عدد الحسابات البنكية النشطة فقط، كونه يعد المؤشر الأكثر شمولا لقياس توسع الخدمات البنكية استعمالها من قبل مختلف الفئات في المجتمع.

التعليق على الجدول والشكل رقم (2):

انطلاقا من المعطيات الموجودة في الجدول والرسم البياني نلاحظ أن عدد الحسابات البنكية النشطة في الجزائر شهد تطورا خلال الفترة ما بين 2009 و 2023 فقد كان عددها في سنة 2009 حوالي 12,6 مليون حساب، ثم زاد تدريجيا ليصل إلى أكثر من 17,4 مليون حساب في سنة 2023.

الزيادة كانت واضحة بشكل خاص في عدد الحسابات بالدينار الجزائري للأشخاص الطبيعيين، حيث ارتفعت من 7,5 مليون إلى أكثر من 12 مليون حساب، أما بالنسبة لحسابات الأشخاص المعنيين بالدينار الجزائري فكانت تعرف بعض الارتفاع في البداية لكنها بدأت في التراجع بعد 2016.

أما فيما يخص الحسابات بالعملة الصعبة، فقد بقيت مستقرة نسبيا مع تسجيل زيادة بسيطة عند الأشخاص الطبيعيين، في حين بقي عدد الحسابات البنكية للأشخاص المعنويين بالعملة الصعبة ضعيفا عموما.

هذا التطور يعكس توسع استعمال الخدمات المالية من طرف المواطنين ويمكن اعتباره مؤشرا على التحسن الوعي المالي وانتشار المعاملات المصرفية، خاصة في ظل التوجه نحو رقمنة القطاع البنكي.

وفي الأخير يتضح من خلال ما سبق أن عدد الحسابات البنكية النشطة في الجزائر شهد زيادة واضحة مع مرور السنوات، مما يدل على. تطور استخدام الخدمات المصرفية ويحتمل أن يكون لهذا النمو تأثيرا على الاقتصاد بشكل عام، خاصة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وهو ما سيتم اللجوء إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه خلال الفترة (2023/2008):

يظهر الجدول التالي خلال الفترة ما بين 2008 و2023 تطور الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نصيب الفرد منه:

جدول3 :تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه (2023/2008)

السنة	GDP DZ	ع السكان	نصيب الفرد
01/01/2008	180.00	34816961	5180 000 000 00
01/01/2009	150.00	35490445	4240 000 000 00
01/01/2010	178.00	36188236	4910 000 000 00
01/01/2011	218.00	36903376	5920 000 000 00
01/01/2012	227.00	37646166	6030 000 000 00
01/01/2013	230.00	38414171	5980 000 000 00
01/01/2014	239.00	39205031	6090 000 000 00
01/01/2015	187.00	40019529	4690 000 000 00
01/01/2016	181.00	40850721	4420 000 000 00
01/01/2017	190.00	41689299	4550 000 000 00
01/01/2018	195.00	42505035	4580 000 000 00
01/01/2019	193.00	43294546	4470 000 000 00
01/01/2020	165.00	44042091	3740 000 000 00
01/01/2021	186.00	44761099	4160 000 000 00
01/01/2022	226.00	45477389	4960 000 000 00
01/01/2023	248.00	46164219	5360 000 000 00

المصدر: من إعداد الطالبة مصدره البنك الدولي

وسوف نعرض شكلين بيانيين الذي يوضحان نفس معطيات الجدول أعلاه:

رسم توضيحي 3: تطور الناتج المحلي الإجمالي (2023/2008)

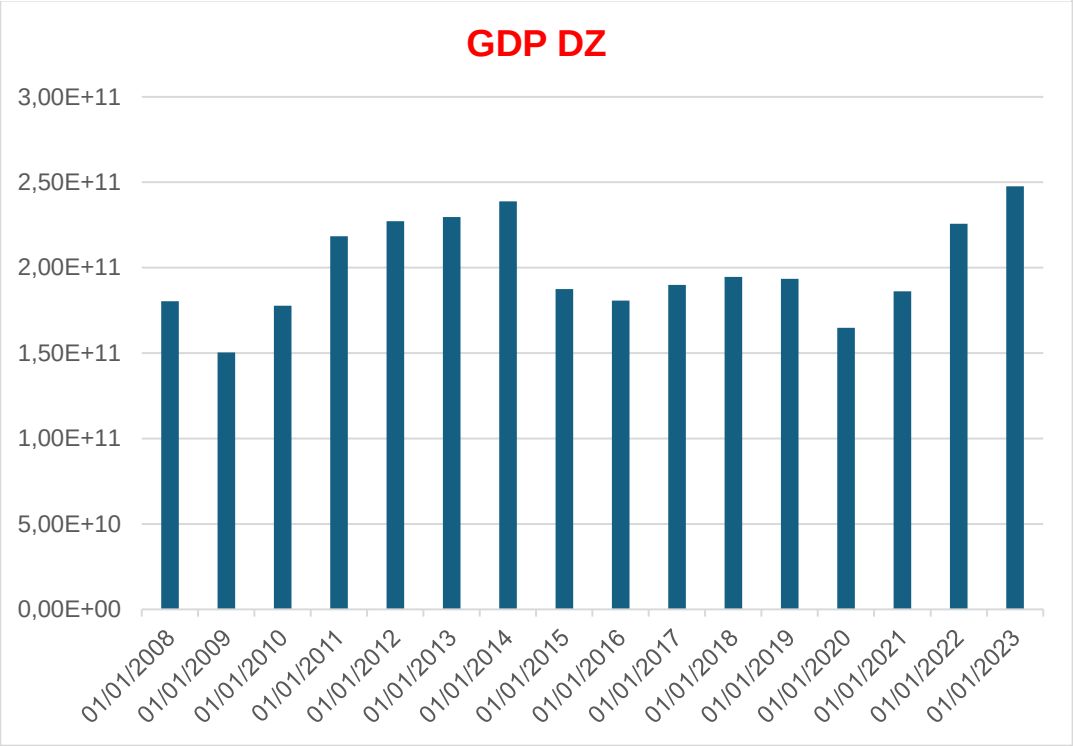

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول(3)

رسم توضيحي 4: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2023/2008)

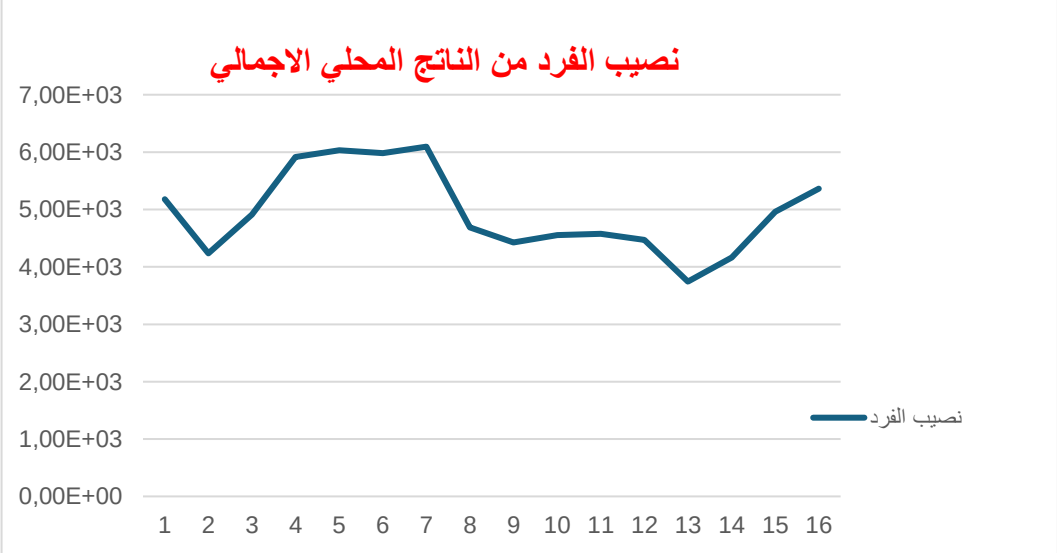

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا للجدول رقم (3)

يتضح من خلال الجدول والرسميين البيانيين في الفترة ما بين 2008و 2023 أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر شهد تذبذبا ملحوظا، حيث نسجل انخفاضات خلال الفترات الاخرى، خاصة في ظل أزمات انخفاض أسعار النفط والمحروقات.

ففي بداية الفترة لسنة 2008 بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 180 مليار دولار ليرتفع حينئذ بصورة متتابعة ويصل إلى قمته أو ذروته في 2014 بحوالي 239 مليار دولار قبل أن يشهد تراجعا حادا في سنة 2015 إلى 187 مليار دولار وهو ما يعكس تأثر الاقتصاد بانخفاض أسعار المحروقات باعتبارها المورد الرئيسي للعملة الصعبة.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد تبع نفس المنحى إذ انتقل من 5180 دولار سنة 2008 إلى 6090 دولار سنة 2014 قبل أن ينزل أو ينخفض بشكل واضح في السنوات التالية ليصل إلى 3740 دولار فقط سنة 2020 وهي السنة التي تأثرت فيها الجزائر بتداعيات جائحة كورونا، ثم عاد نصيب الفرد للارتفاع بشكل تدريجي ليبلغ 5360 دولار سنة 2023.

بشكل عام، تعكس هذه الأرقام ضرورة ملحة لتنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات من أجل تحقيق نمو اقتصادي يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمجتمع.

وفي الختام ومن خلال تحليل المؤشرات السابقة، تبين أن رقمنة الخدمات المصرفية قد ترافق مع تطورات في عدد الحسابات البنكية النشطة والناتج المحلي الإجمالي مما يعكس علاقة بين الأداء الاقتصادي ورقمنة في القطاع المصرفي ففي هذا السياق سنحاول في المبحث الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية و النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية و النمو الاقتصادي:

أدى التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم إلى تغييرات كبيرة في طريقة تقديم الخدمات المالية حيث أصبحت الرقمنة تحتل مكانة مهمة في القطاع المصرفي كما أن البنوك في الجزائر بدأت تتجه تدريجيا نحو استعمال تكنولوجيا لتسهيل تعاملاتها مع الزبائن وتحسين جودة الخدمة وفي هذا الإطار يهدف المبحث إلى دراسة العلاقة بين تطور الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2008 إلى سنة 2023 حيث سنتناول في المطلب الأول الجانب التحليلي للعلاقة بين مؤشرات كل من رقمنة الخدمات المالية والنمو الاقتصادي ومحاولة فهم كل منهما، في حين سنعتمد في المطلب الثاني على دراسة قياسية لاختبار العلاقة بصورة دقيقة وبشكل عميق.

المطلب الأول: دراسة تحليلية للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي.

إنه من الضرورة عند دراسة العلاقة بين رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي الرجوع إلى البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات الرقمية والاقتصادية لتوضيح هذه العلاقة بين تطور عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد الحسابات البنكية النشطة والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، يسمع برسم صورة تحليلية تعكس مدى تأثير على الخدمات المصرفية الرقمية على الأداء الاقتصادي.

وفي هذا المطلب سنقوم بدراسة تحليلية لهذه المؤشرات في الجزائر بين الفترة (2008-2023) لتفسير التغيرات التي طرأت عليها و توضيح علاقتهما.

الفرع الأول: تحليل تطور مؤشرات الخدمات المصرفية الرقمية:

نعرض الجدول التالي الذي يوضح تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2023-2008):

جدول4 : تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على الناتج المحلي الاجمالي(2008-2023)

السنة	عدد الصراف الالي	gdp
2008	1056	180,00
2009	1367	150,00
2010	1550	178,00
2011	1622	218,00
2012	1679	227,00
2013	1790	230,00
2014	2124	239,00
2015	2365	187,00
2016	2463	181,00
2017	2658	190,00
2018	2814	195,00
2019	2789	193,00
2020	2826	165,00
2021	2868	186,00
2022	2532	226,00
2023	3793	248,00

المصدر: صندوق النقد الدولي

نعرض أمامكم الرسم البياني للجدول أعلاه:

رسم توضيحي 5: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2008-2023)

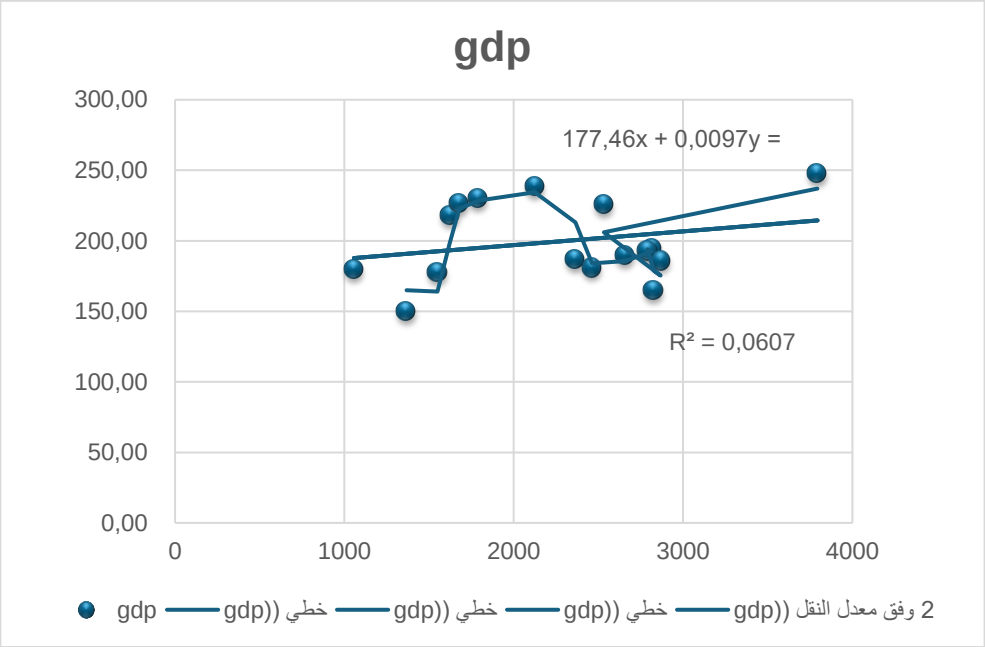

المصدر: صندوق النقد الدولي ... من اعداد الطالبة

يبين الجدول والرسم البياني العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الآلي والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2023 من خلال الخط البياني نلاحظ وجود علاقة طردية ضعيفة بين المؤشرين حين تظهر معادلة الاتجاه أن كل زيادة في عدد الصرافات الآلية تقابلها زيادة طفيفة في الناتج المحلي الاجمالي وهو ما توضحه قيمة الميل (0,0097). لكن بالرغم من هذه العلاقة الايجابية. فإن قيمة معامل التحديد R^2=0,0607 تشير إلى أن تأثير عدد أجهزة الصراف الآلي على الناتج المحلي الاجمالي لا يزال محدودا جدا، إذ لا يفسر سوى نسبة صغيرة من التغيرات في الناتج.

بشكل عام، يمكن القول إن التحول نحو رقمنة الخدمات من خلال توسع شبكة الصرفات الآلية قد يكون له أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي إلا أن هذا الأثر يبقى

ضعيفا لوحده و يحتاج إلى دعم من مؤشرات رقمية وخدمات مصرفية رقمية أخرى أكثر تطوراً.

الفرع الثاني: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي:

نضع إليكم الجدول التالي لمعرفة تطور عدد الحسابات البنكية النشطة على نصيب الفرد:

جدول5 : تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(2023/2009):

السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي	نصيب الفرد من gdp
2008	1056	5 180 000 000,00
2009	1367	4 240 000 000,00
2010	1550	4 910 000 000,00
2011	1622	5 920 000 000,00
2012	1679	6 030 000 000,00
2013	1790	5 980 000 000,00
2014	2124	6 090 000 000,00
2015	2365	4 690 000 000,00
2016	2463	4 420 000 000,00
2017	2658	4 550 000 000,00
2018	2814	4 580 000 000,00
2019	2789	4 470 000 000,00
2020	2826	3 740 000 000,00
2021	2868	4 160 000 000,00
2022	2532	4 960 000 000,00
2023	3793	5 360 000 000,00

المصدر: بنك الجزائر

نوضح الجدول بالرسم البياني الموالي:

رسم توضيحي 6: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(2023/2009)

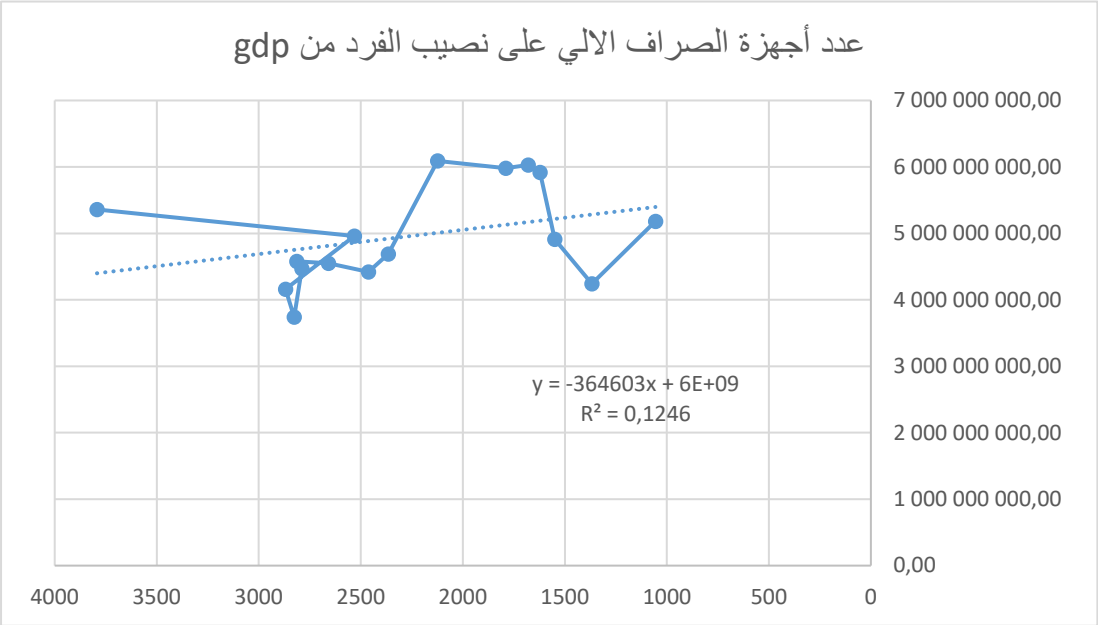

المصدر نفسه ... من اعداد الطالبة

يعرض هذا الجدول والرسم البياني العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الآلي نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2008 إلى 2023 من خلال الاتجاه العام للبيانات. نلاحظ وجود علاقة طردية واضحة بين المؤشرين حيث يظهر خط الاتجاه عدد أجهزة الصراف الآلي يُرافقه ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي ويوضح معامل الانحدار أن كل زيادة في أجهزة الصراف الآلي تقابلها زيادة معتبرة في نصيب الفرد مما يدل على أن توسع استخدام الخدمات البنكية يرتبط إيجابيا بالنشاط الاقتصادي، أما معامل التحديد R^2=0,1246 فيشير إلى أن ما يقارب 4.4 من التغيرات التي حدثت في نصيب الفرد من الناتج المحلي يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في عدد أجهزة الصراف الآلي ، وهو ما يعكس علاقة متوسطة القوة بين المؤشرين.

بناء عليه، يمكن القول إن انتشار الحسابات البنكية يعد أحد العوامل التي قد تسهم في تحسين النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي في الجزائر:

سنتطرق في هذا المطلب دراسة قياسية للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية و النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال الاعتماد على أدوات و أساليب إحصائية تهدف إلى قياس مدى تأثير و قوة العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

تعد الدراسة القياسية خطوة مكملة للتحليل الوصفي إذ تسمح بالانتقال من الوصف إلى التقدير الكمي باستخدام نماذج اقتصادية مناسبة ومن خلال هذا التحليل سنقوم بتحديد النموذج الأمثل الذي يربط بين المتغيرات وتقدير علاقاتها باستخدام برنامج Excel مما يمكن من اختبار الفرضيات وتقديم تفسير دقيق للنتائج.

الفرع الأول: تحديد المتغيرات:

في إطار هذه الدراسة القياسية تم اختيار متغيرات تمثل الجانبين الأساسيين لموضوع البحث وهما: الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من أجل تحليل العلاقة بينهما بشكل أدق وقد تم تقسيم المتغيرات إلى زوجين كما يلي:

- **النموذج الأول:**

المتغير المستقل (x1): عدد أجهزة الصراف الآلي

المتغير التابع (y1): الناتج المحلي الإجمالي

- **النموذج الثاني:**

المتغير المستقل(x2) : عدد الحسابات البنكية النشطة

المتغير التابع(y2) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تم اختيار هذه المتغيرات بناء على مدى توفر بياناتها بشكل سنوي خلال الفترة المدروسة (2008-2023) وكذا ارتباطها المباشر بالموضوع حيث يعتبر كل من عدد الصرافات الآلية وعدد الحسابات البنكية من المؤشرات التي تعكس مستوى تطور الخدمات المصرفية الرقمية في حين يمثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه الوضعية الاقتصادية العامة للبلد.

الفرع الثاني: صياغة النموذج القياسي:

بهدف قياس العلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي في الجزائر سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط وذلك لكل جزء من المتغيرات بشكل منفصل كما يلي:

- **النموذج الأول:**

لقياس أثر عدد أجهزة الصراف الآلي (x1) على الناتج المحلي الإجمالي (y1) :

$$y = \alpha + \beta x + \varepsilon$$

- **النموذج الثاني:**

لقياس أثر عدد الحسابات البنكية النشطة (x2) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (y2):

شرح الرموز:

y الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع)

α الثابت أو الجزء المقطوع من المحور

β معامل الانحدار الذي يوضح أثر عدد أجهزة الصراف على الناتج

x عدد أجهزة الصراف الآلي (متغير مستقل)

ε الحد العشوائي أو الخطأ

الفرع الثالث: تقدير النماذج:

1- تقدير النموذج الأول:

بعد إدخال البيانات في برنامج Excel بين لنا عدد الصراف الآلي والناتج المحلي الإجمالي تم استخراج المعادلة التالية:

$$y = 0{,}0097x + 177{,}46$$

مع معامل التحديد

$$R^2=0.0607$$

2- تقدير النموذج الثاني:

بناء على الرسم البياني الخطي بين عدد أجهزة الصراف الآلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تم استخراج المعادلة التالية:

$$y = -364603x + 6000000000$$

أيضا مع معامل التحديد:

$$R^2=0.1246$$

الفرع الرابع: تفسير النتائج:

المعادلة الأولى توضح أن العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الآلي والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية يعني كل ما زاد عدد الصرافات يرتفع الناتج المحلي ولو بنسبة ضعيفة.

أما معامل التحديد $R^2=0.0601$ فيدل أن حوالي 6% فقط من التغيرات في الناتج المحلي يمكن تفسيرها من خلال عدد أجهزة الصراف الآلي وهذا يعني أن العلاقة ضعيفة جدا وقد يكون السبب أن الناتج المحلي يتأثر بعوامل اقتصادية كثيرة أخرى ليس فقط بالصرفات الآلية.

أما معادلة النموذج الثاني تبين أن العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الآلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي كذلك علاقة طردية كل ما زاد عدد الحسابات زاد نصيب الفرد

وبخصوص معامل التحديد R^2 فكانت قيمته 0.1246 بمعنى حوالي 4.4 من التغيرات في نصيب الفرد يمكن تفسيرها من خلال عدد أجهزة الصراف الآلي وهذا يدل على أن فيه تأثير متوسط للخدمات المصرفية الرقمية على الوضع الاقتصادي للأفراد ولو أنه ليس بتأثير قوي لكنه يبقى مؤشرا مهما على وجود علاقة.

الفرع الخامس: التحليل العام للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي:

من خلال النتائج المتحصل عليها من النموذجين القياسيين يتبين أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين لعض مؤشرات الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة حيث أظهر النموذج الأول أن تطور عدد أجهزة الصراف الآلي كان مرتبطا بشكل ضعيف بالناتج المحلي الإجمالي مما يشير إلى أن مساهمة هذا المؤشر في النمو الاقتصادي ما تزال محدودة وقد تكون ناجمة عن عوامل أخرى أما في

النموذج الثاني فقد بينت النتائج وجود علاقة أقوى نسبيا بين عدد الحسابات البنكية ونصيب الفرد من الناتج المحلي وهو ما يمكن تفسيره بأن توسع قاعدة الحسابات البنكية قد ساهم في تسهيل عمليات الادخار والتعاملات المالية وبالتالي دعم النشاط الاقتصادي على مستوى الأفراد.

بناء على ذلك يمكن القول أن رقمنة الخدمات المصرفية في الجزائر بدأت تظهر أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي ولو بشكل متفاوت بين المؤشرات ما يستدعي تعزيزها من خلال دعم أكبر للتحول الرقمي في القطاع المالي خاصة في المناطق ذات التغطية الضعيفة.

مناقشة الفرضيات:

بعد تحليل المعطيات والبيانات الاحصائية المتعلقة برقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تمكن من مناقشة مدى صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة.

الفرضية الأولى: تبين أن القطاع المصرفي في الجزائر شهد تطوراً تدريجيا في مظاهر الرقمنة مثل أجهزة الصراف الآلي والبطاقات البنكية مما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: الرقمنة حسنت من الأداء المالي وسرعة الخدمة، لكن أثرها على الانتاجية والنمو لا يزال محدود لذا تعتبر صحيحة جزئيا.

الفرضية الثالثة: وجدت علاقة إيجابة ضعيفة إلى متوسطة بين مؤشرات الرقمنة وبعض مؤشرات النمو الاقتصادي، لذا تقبل الفرضية جزئيا مع بعض التحفظات.

خلاصة:

في هذا الفصل قمنا بتطبيق الجانب النظري، الذي تم التطرق إليه في الفصل الأول على واقع الاقتصاد الجزائري. من خلال تحليل بعض المؤشرات الرقمية المتعلقة بالخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بينهما باستخدام أدوات قياسية.

في المبحث الأول، تم تحليل تطور بعض مؤشرات رقمنة الخدمات المصرفية في الجزائر مثل عدد الحسابات البنكية النشطة، عدد الصراف الآلي إلى جانب بعض مؤشرات النمو الاقتصادي كالناتج المحلي الاجمالي، نصيب الفرد منه وقد بين هذا التحليل أن الجزائر شهدت نوعا من التقدم في مجال الرقمنة المصرفية إلا أن هذا التطور لايزال محدوداً ولا يرقى إلى الامكانيات المتوفرة. كما أن تأثيره على النمو الاقتصادي لا يزال ضعيفا ويحتاج إلى مزيد من التطوير.

أما في المبحث الثاني، فقد قمنا بدراسة قياسية للعلاقة بين رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2008-2023 بالاعتماد على بيانات رقمية، وقد أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية بين بعض مؤشرات الرقمنة و النمو الاقتصاد ما يدل على أن التحول الرقمي في القطاع البنكي يمكن أن يساهم في دعم الاقتصاد، ولكن هذا التأثير يبقى متفاوتا يعتمد على عوامل أخرى.

وبشكل عام، نستنتج من هذا الفصل أن رقمنة الخدمات المصرفية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، لكنها تحتاج إلى بيئة مناسبة و تكامل مع سياسات اقتصادية و مالية فعالة حتى تحقق نتائج أكبر.

خاتمة

الخاتمة:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة أثر رقمنة الخدمات المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي الفترة الممتدة من 2008–2023، وذلك في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في المجال التكنولوجي والمالي.

في الفصل الأول تطرقنا إلى الجانب النظري للمذكرة حيث تناولنا في المبحث الأول إلى مفهوم رقمنة الخدمات المالية المصرفية وعرضنا تعريفها وأهم خصائصها وأهدافها كما تحدثنا عن أنواعها وأهميتها وأشكالها وأيضا المزايا والمخاطر ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني إلى دراسة ماهية النمو الاقتصادي وعرضنا مفهومه ومحدداته وأبرز مؤشراته وهذا من أجل ربطه بموضوع الرقمنة في الجانب التطبيقي.

أما في الفصل الثاني فقد ركزنا على المنهج التحليلي والقياسي، حيث تم في المبحث الأول تحليل بعض مؤشرات رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر مثل عدد الحسابات البنكية النشطة أجهزة الصراف الآلي بالإضافة إلى الناتج المحلي الاجمالي، نصيب الفرد، وفي المبحث الثاني قمنا بإجراء دراسة قياسية للعلاقة بين الخدمات المصرفية الرقمية والنمو الاقتصادي وباستخدام بيانات الفترة ما بين 2008 و 2023

النتائج النظرية:

من خلال الاطار النظري توصلنا إلى أن الرقمنة أصبحت من بين الوسائل الأساسية التي تعتمدها البنوك من أجل تحسين خدماتها

وتقريبها من الزبائن وتسهيل المعاملات المالية كما تبين أن النمو الاقتصادي له عدة مؤشرات المعتمدة لقياسه و من بينها الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه

النتائج التطبيقية:

من خلال التحليل الاحصائي والقياسي توصلنا إلى النتائج التالية :

- توجد علاقة طردية بين رقمنة الخدمات المصرفية ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة مع تزايد استخدام الوسائل الرقمية في البنوك خلال السنوات الأخيرة.
- أكدت الدراسة أن التحول الرقمي في القطاع المالي ساهم في توسيع قاعدة المعاملات البنكية وزيادة الكفاءة و بالتالي دعم النشاط الاقتصادي.
- ثم تأكيد صحة الفرضيات المطروحة جزئيا إذ أن العلاقة بين رقمنة الخدمات المصرفية والنمو الاقتصادي كانت واضحة في بعض المؤشرات والفقرات لكنها ضعيفة في فترات أخرى بسبب ضعف البنية التحتية.

آفاق الدراسة والمواضيع المقترحة:

بالنظر إلى اهمية الموضوع وحداثته يمكن التوسع فيه من خلال دراسات أخرى مستقبلاً مثل

- دراسة العلاقة بين الشمول المالي الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- تحليل أثر البنوك الرقمية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم مدى رضا الزبائن عن الخدمات المصرفية الرقمية، واقتراح سبل تحسينها.
- اجراء مقارنة بين دول مغاربية أو عربية في مجال رقمة الخدمات المصرفية وتأثيرها على النمو.

وفي الختام نؤكد أن رقمنة القطاع المصرفي تمثل خيارا استراتيجيا لا بد منه في ظل الاقتصاد الرقمي، وأن تعزيزه بالشكل الصحيح سيسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة في الجزائر.

المنهج النتيجة الأساسية:

وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، تم تناول مختلف الجوانب النظرية والعملية المتعلقة برقمنة الخدمات المصرفية وتأثيرها على النمو الاقتصادي مع دعم الدراسة ببعض البيانات الاحصائية الواقعية.

وقد توصلنا إلى أن الرقمنة ساهمت في تحسين جودة الخدمات المصرفية، وتسهيل المعاملات، لكنها لم تحدث أثرا قويًا على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر نظرا لوجود تحديات تتعلق بالبنية التحتية والثقة الرقمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1.أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير و مذكرات الماستر:

- بكوش، وكريم طه. محددات النمو الاقتصادي في دول MENA، مذكرة تخرج ماستر تخصص اقتصاد كمي، جامعة سعيدة، 2020/2019.
- بن بغيلة، يحيى، وإسحاق العلمي. رقمنة الخدمات المصرفية ودورها في تعزيز الأداء المالي للبنوك، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة ميلة، 2024/2023.
- خرباشي، إسماعيل، وأميرة بن سمرة. رقمنة الخدمات المصرفية وأثرها على رضا الزبون، جامعة المسيلة، مذكرة تخرج ماستر، 2022/2021.
- راحوا، بلال. الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها في تحسين جودة الخدمات المصرفية، جامعة المدية، رسالة الماجستير، 2015/2014.
- ريحان، سعاد، وإبراهيميه، ليلى. دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تطوير الأداء المالي للبنوك، جامعة 8 ماي 1955 . قالمة، مذكرة تخرج ماستر، 2014/2013.
- زيرمي، نعيمة. أثر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية (1970–2014)، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة.
- قسوم، ميساوي. أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2018.
- نايلي، حسيبة. الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية: محدداتها وآثارها على ولاء العملاء، جامعة قالمة، أطروحة دكتوراه، 2024/2023.
- لنصاري، عبد القادر. دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة ميدانية، جامعة أدرار، أطروحة دكتوراه، 2024/2023.

- حواشين، رماح. النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية (2000–2014)، مذكرة تخرج ماستر، جامعة تيارت، 2019/2018.

2.المقالات العلمية:

- سيد، هارون جمعة عبد الحفيظ. أثر رقمنة الخدمات المصرفية على تعزيز الشمول المالي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد 14، العدد 2، 2023.
- فضيلة، ملواح. محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية (1990–2018)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، جامعة باتنة، المجلد 17، 2020.
- قسوم، الوليد، ومنير بن الحاج. المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة أم البواقي، المجلد 15، العدد 3، 2021.
- كمال، قسول، وأوذينة. مؤشرات النمو الاقتصادي 1960–2021، مجلة البصائر، المجلد 1، العدد 1، 2022.